



اسم المقال: الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج

اسم الكاتب: أ.م.د. أنمار أمين حاجي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3045>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 00:15 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



ال الصادرات الصناعية واثرها في تغيير هيكل الناتج

الم المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢

الاردن حالة دراسية

الدكتور انمار امين حاجي
استاذ مساعد/قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

شهدت المرحلة الماضية تحولات كبيرة نحو سياسة تشجيع الصادرات الصناعية في اغلب الدول النامية ومنها الاردن مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى النتائج الايجابية العديدة التي رافقت تطبيق هذه السياسة بالنسبة للدول التي اعتمتها منذ وقت مبكر، كما انها تعد مرحلة اساسية للدخول السليم الى العولمة الاقتصادية، حيث ان الامر يتطلب تحرير التجارة الخارجية في ظل رسم دور جديد للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبرز اهمية البحث من التحول ومن ثم تعميق سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وهي نتيجة متطلبات فعلية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ويشير هدف البحث الى ضرورة تحديد العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم تقدير وتحليل اثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، في حين توضح مشكلة البحث أن تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية. ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية تعد مسألة مهمة باتجاه رفع معدلات الصادرات الصناعية. وقد اشارت فرضية البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الصادرات الصناعية وتحقيق التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

مقدمة

يعد تحديد السياسة الصناعية مرحلة اساسية لتحقيق التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية السريعة، الان المسالة الجوهرية هي ليست باية سرعة يمكن اقتصاد ما وانما كيف يمكن اعادة هيكلة الاقتصاد لدعم التنمية المستدامة من خلال تحقيق التصنيع الكفاء والمتمثل بربط الصناعة بالتجارة الدولية، من هنا فان اغلب الدول الساعية لتحقيق الاداء الاقتصادي الكفوء بدأت بالتحول نحو سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وبالاخص تلك التي انتهت الخصخصة، وعلى الرغم من ان المسارات التي قادت الى هذا التحول لم تكن سهلة الا ان هناك توجهاً شبه عالمي قاد الى ذلك كنتيجة للحاجة الفعلية لهذا التحول، فضلا عن توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال الاصلاحات الاقتصادية للعديد من الدول النامية ومنها الاردن، ذلك للدور المتميز لنمو الصادرات الصناعية في تحقيق التغيرات بهيكل الناتج المحلي الاجمالي .

وتبرز اهمية البحث من كون سياسة تشجيع الصادرات الصناعية كانت نتيجة لمتطلبات فعلية لاقتصادات الدول النامية لسبعين اساسيين الاول، هو لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وافرازاتها المتمثلة بعلومة الاقتصاد وانبعاث منظمة التجارة العالمية، والثاني إن سياسة احلال الاستيرادات الصناعية عجزت عن تحقيق تغيرات هيكلية في اقتصادات العديد من الدول النامية والابعد من ذلك انها افضت الى ازمات، لذلك كان لابد من مغادرتها الى سياسة اخرى اكثر كفاءة ومن هذه الدول الاردن.

ويهدف البحث الى التعرف على العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم تقدير وتحليل اثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي للاردن .

وتشير مشكلة البحث الى ان تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية تعد مسألة مهمة باتجاه رفع معدلات الصادرات الصناعية ومن ثم تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

وقد افصحت فرضية البحث عن أن التوسع في الصادرات الصناعية يمثل عامل تحفيز مهم في تحقيق تغيرات هيكلية بالناتج المحلي الاجمالي، أي هناك علاقة ايجابية بين الصادرات الصناعية والتغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي. وسعياً لاختبار فرضية البحث فقد تم اجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليلين الوصفي والكمي وذلك على وفق المهج التجاري بالتطبيق على حال الاردن

وقد شمل البحث جانبي اساسيين الاول الاطار النظري والثاني الجانب التطبيقي، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات.

أولاً- الاطار النظري

١- تشجيع الصادرات الصناعية

يتمثل جوهر سياسة تشجيع الصادرات الصناعية بالتركيز على انشاء صناعات منتجة للسلع المعدة لاغراض التصدير ذلك باستخدام تقانة، قد تكون كثيفة عمل او كثيفة رأس المال استناداً الى المعطيات الاقتصادية للدولة (Helen, 1983,9)، وقد اهتمت النخب من الاقتصاديين بالتنظير لهذا المفهوم منذ وقت مبكر ومنهم G.Meier الذي اوضح ان تشجيع الصادرات الصناعية يتمثل بتشجيع لل الصادرات الحديثة او غير التقليدية، مما يعني تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها ومن ثم تحقيق احلال للسلع المصنعة وشبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من السلع الاولية (G.Meier,1976,671). ومن ابرز سمات هذه السياسة كما تشير إلى ذلك الشواهد التجريبية هو تحقيق النمو السريع للصادرات المصنعة ولمنتجات جديدة في اغلب الاحيان، وهذا بدوره انعكس في ارتفاع معدلات نمو الناتج الصناعي، و من ثم معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفضلاً عن ذلك فان هذه المعدلات المرتفعة المستمرة اوضحت ان هذه السياسة قد احدثت اثاراً حركية داخل اقتصاداتها، ولم تؤد الى مكاسب ساكنة نتيجة لتحسين تخصيص الموارد، اذ تضمنت دوافع واهداف عديدة لها تأثير كبير على النمو الصناعي، يضاف لما تقدم فان الصناعات المعدة

منتجاتها للتصدير لانتقىد بحجم السوق المحلية (B.Blassa,1978,181) لأنها تعتمد أساساً على الطلب العالمي، من هنا فهي الأفضل في الحصول على مزية وفورات الحجم، مما يعطي فرصة أوسع لبناء صناعات تتناسب والحجم الاقتصادي الذي لاتتيحة السوق المحلية لوحدها (B.Blassa,1983,216).

من جانب آخر فإن أسعار الصرف المعتمدة في السياسة المذكورة غالباً ما تتصف بأنها أسعار صرف واقعية، مما يوفر حواجز للبيع في السوق العالمية، كما تتطلب توفر الكفاءة العالمية من حيث الجودة النوعية للمنتجات المخصصة للتصدير فضلاً عن انخفاض تكاليف انتاجها باعتبار أن هذه المنتجات تواجه منافسة عالية ومستمرة في السوق العالمية، الأمر الذي سينعكس على الارتفاع بمعدلات الانتاجية، ومن ثم بالاقيام المضافة الصناعية، مما يحفز الاستثمار الصناعي لاحقاً والذي يسهم في تحقيق تشغيل للموارد الاقتصادية عامة ومنها البشرية خاصة، فضلاً عن المرونة الكافية للاقتصاد الوطني مما يدعم الأساس الصناعي للدولة من خلال إعادة تخصيص جزء من مواردها إلى الفروع الانتاجية المحققة لارتفاعات تصديرية(B.Blassa,1983,217). كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية أن معدلات النمو في الصناعات التصديرية تكون عالية، وبذلك تسهم في تعجيل التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التغيرات الهيكلية الاعتيادية، باعتبارات منها أن صناعات التصدير تنمو بشكل سريع الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن توليدها لقوة شرائية تؤدي إلى رفع الطلب على السلع والخدمات المنتجة، واخيراً فإن عوائد الصادرات تكون بالعملة الصعبة التي تكون الدول غير النفطية باسم الحاجة إليها لمعالجة العديد من مشاكلها الاقتصادية ومنها الأردن.

ولعل من ابرز العوامل المؤثرة في سياسة تشجيع الصادرات الصناعية على وفق منطق النظرية الاقتصادية هي:

- الناتج الصناعي ومعدلات نموه: إذ إن التنمية الصناعية تستلزم الارتفاع بالقوى الانتاجية من خلال تطوير الهيكل الصناعي الذي يستند عليه النشاط التصديرى ذي العلاقة بسياسة تشجيع الصادرات الصناعية، فكلما كان الهيكل الانتاجي الصناعي مرتنا ومتتوعاً انعكس ذلك بشكل ارتفاع في حجم الناتج الصناعي و من ثم معدل نموه الذي يؤدي بدوره إلى امكانية رفع معدلات نمو الصادرات الصناعية (Tyler, 1972, ٣٠) مما يعني وجود علاقة ايجابية بين الناتج الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية .

- معدل التبادل التجاري: يشير معدل التبادل التجاري إلى مقدار الربح المتحقق من التجارة الدولية أي عدد الوحدات من الاستيرادات التي يمكن الحصول عليها بوحدة واحدة من الصادرات، فإذا كان الرقم القياسي لأسعار الصادرات هو أكبر من الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات فهذا يعني أن معدل التبادل التجاري هو في صالح الدولة المصدرة والعكس بالعكس، أي أن هناك تدهور في معدل التبادل التجاري مما يؤدي إلى تدهور التجارة بالنسبة لتلك الدولة، أي أنها أصبحت تحصل على كمية أقل من الاستيرادات بذات كمية الصادرات وهذه الحال تتحقق

عندما يكون التبادل التجاري اقل من ١٠٠٪، أي ان الرقم القياسي لل الصادرات هو اقل من الرقم القياسي للاستيرادات.

٢-١ الهيكل والتغيرات الهيكلية

يشير مفهوم الهيكل الى نمط من العلاقات الداخلية التي تتصف بالتكامل والانتظام، بحيث أن أي تغيير في النسب والعلاقات يؤدي الى تغيير هذا النظام، على نحو ينطوي مع المجموع الكلى للعلاقات على دلالة يصبح معها هذا النظام دالاً على مغزى (اديث كير زوبل، ١٩٨٥، ٢٨٩).

اما الهيكل الاقتصادي فيتمثل بمجموعة المعطيات الخاصة بالاقتصاد أي عبارة عن مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي والتي تشكل مضمونه من جانب واطاره العام من جانب آخر، وبهذا الصدد يشير M.syrquin الى ان الهيكل الاقتصادي هو اطار عام متسع نسبياً لاجراء مداخلة كل منها له دور مميز وهي في مجموعها تعمل على تحقيق اهداف مشتركة (Syrquin, 1989, 206). في حين يوضح Tempergen (فتح الله ولعلو، ١٩٨١، ١٧٤) ان مفهوم الهيكل يتضمن كل الخصائص التي يمكن ملاحظتها عند مشاهدة كيان اقتصادي معين، وان العناصر المكونة لهذا الكيان تتغير على المدى البعيد بحيث يؤدي ذلك الى تغييرات في الهيكل الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك يمكن توضيح تأثير التغيير في متغيرات معينة في الاقتصاد، كالتغير في حجم الصادرات الصناعية على الهيكل الاقتصادي كل. اما الاقتصادي F.pero فقد اشار الى انه مجموعة النسب القائمة بين المتغيرات الاقتصادية التي تميز اقتصاد عن الاقتصادات الأخرى.

وقد قدم العديد من الاقتصاديين البارزين تعاريفات للهيكل الاقتصادي من وجهات متعددة منهم Marshall, Peterson, Chenery وعلى الرغم من تعدد وتنوع التعريفات الخاصة بالهيكل الاقتصادي الا انها تتفق على ان الهيكل الاقتصادي لا ي دولة ائماً يشار له بالعلاقات التنساوية بين مكونات الاقتصاد المعني وطبيعة العلاقات التبادلية بينها. وتأسساً على ذلك فان التغيير الهيكلي يتمثل بالتغيير في النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية كاستجابة لتغيرات قوى داخل النموذج الهيكلي او خارجه، أي ان التغيير الهيكلي يتمثل بتعديل الامامية النسبية للقطاعات في الهيكل الاقتصادي والذي يتضمن تغيراً كمياً ووصيفياً في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الاقتصادي، ويشير H.B.Chenery الى ان الهيكل الاقتصادي لا ي دولة ائماً يتشكل من مجموعة من الهياكل الفرعية منها هيكل الانتاج والذي يشمل 91 (and M.Syrquin, 1980).

- هيكل ناتج القطاع الزراعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الزراعي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.
- هيكل ناتج قطاع المقالع والتعدين والذي يقاس بنسبة قيمة ناتج المقالع والتعدين الى قيمة الناتج القومي الاجمالي.
- هيكل ناتج القطاع الصناعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الصناعي الى قيمة الناتج القومي الاجمالي.

- هيكل ناتج القطاع الخدمي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الخدمي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

وقد اوضح الاقتصاديون ومنذ وقت مبكر أن مشكلة تطوير الدول النامية وتحديثها ومنها العربية وتحديداً الاردن لاتحصر في تحقيق التخصص الامثل للموارد بل في تحقيق التغيرات في الهياكل الاقتصادية وبالاخص في هيكل الانتاج الذي يعتمد اساسا على تطوير القطاع الصناعي (Donges and Ridel, 58, 1987) والذي يعتمد بدوره على نمو الصادرات الصناعية (بريش، ١٩٦٦، ٣٢). وتشير Sarath إلى أن هدف السياسة الصناعية انما يتمثل في البحث عن طرائق لتحقيق التصنيع الكفاء، ويرتبط هذا السعي ارتباطاً مباشرأ في اتساع حجم الصادرات الصناعية التي تتيح لهذه الدول التخصص فيما بين مختلف مراحل الانتاج، كما أن ارتفاع الطلب على الصادرات الصناعية يحفز التنمية التقنية داخل الدولة (حاجي، ١٩٩٨، ٩٥). ويشير H.B.Chnerey إلى ان التغيرات الهيكلية الناتجة بالدرجة الاساس عن نمو القطاع الصناعي انما هو نتيجة للتواسع المستمر في الصادرات المصنعة، أي ان التوسع في الصادرات المصنعة ادى الى تعجيل النمو الصناعي الذي ادى بدوره الى تغيير في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الصناعي او لا، ومن ثم الهيكل الاقتصادي وبالاخص في مجال الانتاج داخل الاقتصاد.

خلاصة القول ومن نافلته في هذا الصدد ان التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية ومتناسبة، ففي الوقت الذي ينشأ فيه قطاع تصديرى حديث لایة دولة نامية يعمل هذا القطاع على تحقيق مستوى كبير من التراكم، فالنمو الذي يحصل من خلال القطاع التصديرى يحدث نتيجة انتشار تأثيره في بقية الاقتصاد النامي مع اضفاء موضوعي للحداثة والتسريع على تلك القطاعات، من هنا لايمكن النظر الى الصناعات التصديرية بوصفها اسهاماً بصورة غير مباشرة في العائد الاجتماعي الصافي والدخل القومي من خلال تأثير الروابط بين الصناعات التصديرية وبقية اجزاء الاقتصاد القومى ومن علاقات اقتصادية غير مباشرة، ان تأثيرات روابط الصادرات الصناعية مع اجزاء الاقتصاد الاخرى تحصل عندما تسهم الصناعات التصديرية في زيادة ربحية الصناعات خارج القطاع التصديرى بوصفها نتيجة للتشابك القطاعي في علاقات العرض والطلب، كما أن فوائد تلك الروابط تنتج بشكل عام من وفورات الحجم والزيادة في الانتاجية من خلال استخدام عناصر لم تكن تستغل بشكل كفاء، او من خلال وفورات خارجية ايجابية لقطاعات الاصناعي، ويمكن ايضاً تأثير سياحة تشجيع الصادرات الصناعية في تحقيق تغييرات في الهيكل الصناعي ومن ثم في الهيكل الاقتصادي ككل وعلى النحو الاتي:

- تتضمن التأثيرات التي ترافق عمليات الصناعات التصديرية وهي الروابط الامامية والخلفية، فضلاً عن الروابط التقانية، فالروابط الخلفية تعنى استخدام صناعات التصدير للسلع الوسيطة والانتاجية المنتجة محلياً، اما الروابط الامامية فهي تنشأ عند استخدام منتجات الصناعات التصديرية كمدخلات للصناعات في الدول الاصناعي في حين تشير الروابط التقانية الى تأثيرات خارجية مختلفة من صناعات التصدير الى الصناعات الاصناعي، وتشتمل على انتشار التقانات الحديثة

وانتشار التنظيم وبناء الهياكل الارتكازية، فمن خلال الروابط المذكورة تساهم الصناعات التصديرية بشكل مباشر في تحقيق التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

- اما النوع الثاني من الروابط فتشمل من خلال انفاق عناصر الدخل والضرائب التي تدفع عن الصناعات التصديرية، وكذلك روابط الطلب التي تتحقق عندما يتم توجيه الدخل المتائي من الاستخدام في الصناعات التصديرية، نحو شراء السلع المحلية الاخرى، وتعتمد تأثيرات هذه الروابط على نسبة ما يدخل من الدخل المتائي من التصدير، فضلاً عن ما ينفق على السلع المحلية. مما تقدم يتضح أن انشاء قطاع تصديرى حديث وحيوي خارج قطاع تصدير السلع الاولية يكون قادرًا على تحقيق تنمية صناعية، ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتواصلة من خلال تحقيقه للتأثيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية ومنها الاردن.

ثانياً- الجانب التطبيقي

سعياً الى اختبار فرضية البحث فقد تم اجراء دراسة تطبيقية على الاقتصاد الاردني كحالة دراسية لبلد اعتمد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية. وشمل هذا الجزء تحليل العلاقة بين الصادرات الصناعية معياراً عنها بنسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ولاشك في ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قائمة على اسس سببية، اذ تمارس تأثير بعضها في البعض الآخر، مما يجعل بعضها تحت ظروف معينة سبباً في حدوث ظاهرة اخرى تسمى نتائج، ومن هنا فان فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له اهمية كبيرة في التوصل الى الاستخدام السليم للادوات الاحصائية والرياضية، ولغرض تحليل اثر الصادرات الصناعية في التغيرات في هيكل الانتاج فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين: Tow Stage (2SLS) Least Squares فقد مثلت المرحلة الاولى تقدير العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية والمتمثلة (بمعدل نمو الناتج الصناعي، التقدم التقني، معدل التبادل التجاري) وحيث هناك اعتماد متبدال بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فانه لا يمكن توصيف العلاقة باستخدام معادلة واحدة، بل ينبغي ذلك باستخدام نظام المعادلات الانلية (319, Wonncat and Wanncat, 1981)، وفي كل علاقة هناك متغيرات توضيحية هي متغيرات داخلية في نظام المعادلات الانلية، وهذا يعني انها تظهر بوصفها متغيراً تابعاً في بقية معادلات النظام، ولعل سبب اعتماد طريقة (2SLS) وهو ان معدل نمو الناتج الصناعي، سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري قد اثر بصورة مباشرة في نسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة اجمالي الصادرات وبصورة غير مباشرة في تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

وتتضمن المرحلة الاولى توصيفاً ومن ثم تقديرأً واختباراً للعوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية في دول العينة، في حين شملت المرحلة الثانية توصيفاً ومن ثم

تقديرأً واختباراً لاثر النمو في الصادرات الصناعية على التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

٢-١ المرحلة الاولى

وتشمل تحديد المتغيرات المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية وبالشكل الآتي:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+U_i$$

Y تمثل تشجيع الصادرات الصناعية معبراً عنها بنسبة قيمة الصادرات الصناعية إلى قيمة اجمالي الصادرات.

X_1 تمثل معدل نمو الناتج الصناعي

X_2 تمثل معدل التبادل التجاري

X_3 تمثل التطور التقني

B_0 تمثل الحد المطلق

BS تمثل المعاملات للعلاقات الاقتصادية

U_i المتغير العشوائي

اما المرحلة الثانية فشملت توصيف العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية بوصفها متغيراً مستقلاً والنمو الصناعي بوصفه متغيراً معتمدأً، اذ ان:

$$Y_i=B_0+B_1X_1+U_i$$

Y_i تمثل درجة التغير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي .

B_0 تمثل الحد المطلق.

B_1 تمثل معامل تشجيع الصادرات الصناعية .

X_1 تمثل سياسة تشجيع الصادرات الصناعية

U_i تمثل المتغير العشوائي

٢-١ الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الصناعية من قيمة الصادرات الاجمالية شكلت قيمة الصادرات الصناعية نسب مساهمة متفاوتة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي وكما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول ١

مساهمة قيمة الصادرات الصناعية من قيمة الصادرات
الاجمالية لدول العينة

السنوات	الصادرات الصناعية
1980	0.45
1985	0.58
1990	0.59
1995	0.74
2000	0.82
2002	.0.84

المصدر:

من الجدول ١ يتضح ان هناك اتجاهًا تصاعدياً في معدلات نمو الصادرات الصناعية ولعل السبب في ذلك هو التحول او لا ثم تعميق سياسة تشجيع الصادرات الصناعية من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة لنجاح هذه السياسة كمرحلة اولى، ومن ثم تكيف الاقتصاد وبالتالي التفاعل الايجابي معه، وكانت معدلات النمو الصناعي مرتفعة في الاردن، ولعل السبب المباشر وراء تلك الزيادات بمعدلات النمو هو ان الاردن ومنذ وقت مبكر انتهج سياسة التصنيع للتصدير او ما تسمى بسياسة التوجه للخارج، خلاصة القول ان التصاعد الواضح في معدلات نمو الصادرات الصناعية جاءت بعد عام 1990 ولا شك في ان هو عام الدخول للعولمة الاقتصادية وما افرزته من معطيات كانت من النتائج الايجابية لها هو النمو المتزايد للصادرات الصناعية في الاردن.

الجدول ٢**الاهمية النسبية لهيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن**

السنة	1	2	3	4
1980	0.17	0.041	0.228	0.660
1985	0.043	0.033	0.204	0.720
1990	0.096	0.061	0.195	0.675
1995	0.044	0.041	0.251	0.664
2000	0.027	0.042	0.239	0.692

المصدر:

اذ ان :

- 1: تمثل نسبة مساهمة قيمة الناتج الزراعي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.
- 2: تمثل نسبة مساهمة قيمة ناتج المقاولات التعدين من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.
- 3: تمثل نسبة مساهمة قيمة ناتج الصناعي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.
- 4: تمثل نسبة مساهمة قيمة الناتج الخدمي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

من الجدول ٢ يمكن القول ان الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بدأت تنتقل من القطاع الزراعي او لا الى القطاع الصناعي، ومن ثم الى القطاع الخدمي، فعند مقارنة نسب المساهمة بين عامي 1980-2000 يتضح ان مساهمة الزراعة كانت 0.17 عام 1980 انخفضت الى 0.027 عام 2000، اما القطاع الصناعي فقد ارتفع من 0.228 عام 1980 الى 0.239 كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، واخيراً فان مساهمة القطاع الخدمي ارتفع من 0.660 عام 1980 الى 0.692 كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة للقطاع الخدمي فلم تكن بالاساس تمثل سوى نسبة مساهمة بسيطة .

وأخيراً يمكن القول ان هناك تغيرات هيكلية اுتراضية قد تحققت في الاقتصاد الاردني.

ولتقدير اثر سياسة تشجيع الصادرات الصناعية في التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي تم اعتماد التقدير بمرحلتين،
٢-٢ المرحلة الاولى

تم فيها تقدير اثر المتغيرات المحددة لسياسة تشجيع الصادرات الصناعية والمتمثلة بنمو الناتج الصناعي، سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري، وتم اعتماد نموذج الانحدار المتعدد على وفق الصيغة اللوغارتيمية وبالشكل الاتي:

$$Y=3.48+1.88X_1-0.0001X_2+0.021X_3$$

t	4.68	1.98	11.84
R ²	0.84		F=53
D.W=	1.71		n= 23
	C2	C4	
	C4	0.057	
	C5	0.213	-0.014

اذ إن :

Y تمثل نسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة الصادرات الاجمالية والتي تعبر عن سياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

X₁ تمثل معدل نمو الناتج الصناعي.

X₂ تمثل معدل التبادل التجاري.

X₃ تمثل النقد المفتوح.

يتضح من المعادلة المذكورة آنفاً ان هناك علاقة طردية بمعامل تأثير مقداره 1.88 بين معدل نمو الناتج الصناعي والصادرات الصناعية، مما يعني ان زيادة الناتج الصناعي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار .1.88

في حين اعطى معدل التبادل التجاري علاقة عكسية بمعامل تأثير مقداره -.0.0001 كما اعطى متغير الزمن علاقة طردية مع الصادرات الصناعية بمعامل تأثير مقداره .0.021.

وقد اجتاز النموذج المقرر لجميع الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٢-٣ المرحلة الثانية

التي تضمنت تقدير العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والنمو الصناعي وكانت نتائج التقدير على النحو الاتي:

$$Y=-1.79+0.62X_1$$

t	-7.36	9.57
R ²	.81	F=91.65 D.W=1.10

اذ إن :

Y تمثل التغيير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي DSC.

X₁ تمثل سياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

يتضح من النموذج المقدر هناك علاقة طردية بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والتغير الحاصل في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وبمعامل تأثير مقداره 0.62، مما يعني أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تحقيق تغييرات هيكلية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.62.

وقد اجتاز النموذج المقدر لجميع الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية. ان النقطة المهمة هنا هي ان العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والتغير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي هي علاقة طردية، أي ان التوسع في الصادرات الصناعية له آثار حركية داخل الاقتصاد تقضي في المحصلة النهائية الى تحقيق تغييرات هيكلية اعتيادية في هيكل الانتاج، كما اوضح النموذج قدرة تفسيرية 81% اي ان 81% من التغييرات الحاصلة في هيكل الانتاج في الاقتصاد الاردني تعزى الى التغييرات الحاصلة في الصادرات الصناعية.

النتائج والمقترحات

النتائج

- ان سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تؤدي الى احداث آثار حركية داخل الاقتصاد، كما أنها تؤدي الى مكاسب ناتجة عن تحسين تخصيص الموارد يكون بالمحصلة النهائية له تأثير كبير على النمو الصناعي. كما أن الفكرة الاساسية لهذا البحث هي ليست بأية سرعة يمكن تنمية الاقتصاد الاردني باعتماد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية، وانما كيف يمكن هيكلة الاقتصاد من اجل تحقيق تنمية مستمرة ومتواصلة بمعدلات مرتفعة.
- إن نمو القطاع التصديرى يؤدى الى تحقيق مستوى كبير من التراكم، فضلا عن قدرته على اضفاء موضوعي للحدثة داخل الاقتصاد.
- النموذج المقدر ١ اوضح وجود علاقة طردية بين النمو الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية وهي نتيجة منطقية، كما افرز التقدم التقني علاقة موجبة مع النمو في الصادرات الصناعية اي أن التقدم التقني واستخدام تقنيات حديثة في القطاع الصناعي تقود في المحصلة النهائية الى رفع معدلات نمو الصادرات الصناعية، في حين اوضح النموذج المقدر أن معدلات التبادل التجاري لا تعمل في صالح الاقتصاد الاردني .
- اما النموذج المقدر ٢ اوضح ان سياسة تشجيع الصادرات لها علاقة طردية مع معامل التغير الهيكلي، وبمعامل تأثير مقداره 0.62 وبقدرة تفسيرية مقدارها 81% اي ان 81% من التغييرات الحاصلة في هيكل الانتاج للاقتصاد الاردني يعود الى اعتماد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وهذا يتافق مع فرضية البحث.

المقترحات

- التوسيع في اقامة صناعات معدة للتصدير ذلك للاستفادة من مزايا وفورات الحجم

- ان الاقتصاد الاردني مقبل على مرحلة جديدة خاصة بعد حرب الخليج الثالثة، اذ كان العراق يمثل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الاردنية وبعد رفع الحصار عن العراق والتغيرات لاحقة اصبح من الضروري البحث عن اسواق جديدة وواسعة للمنتجات الصناعية الاردنية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- انمار امين حاجي، اثر التغير في هيكل الناتج الصناعي التحويلي على هيكل الانتاج للاقتصاد التركي للفترة ١٩٧٠-١٩٩٣ ، التنمية الراfdin، العدد ٥٤، مجلد ٣٠، ١٩٩٨ .
- ادیث كيرزویل، عصر البنية من ليفي شتراوس الى توکو، ترجمة جابر عصفور، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٩ .
- فتح الله ولعله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحادثة، بيروت، ١٩٨١ .

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

- B.Balassa, Export and Economic Growth, Journal of Development Economic, vol 15, 1978.
- B.Balassa, Out Ward Versus Inward Orientation Once Again, the World Economy, vol 6, no 2, 183.
- H.Hughes, Capital Utilization in Manufacturing Finance and Development, vol 20, no 1, March, 1983.
- H.B.Chenery and M.Syrquin, Patterns of Development 1950-1970, 3^{ed} Printing, Oxford University,USA, 1980.
- G.Meier, Leading Issues in Economic Growth, Journal of Development Economic, vol 15, 1978.
- M.Syquin, Patterns of Structural Change Hand Book of Development Economics, Harvard university, New york, 1989.
- J.Donges and J.Ridel, the Expansion of Manufactured Export in Developing Countries, An Empirical Assessment of Supply and Demand Issues, Weltwirtsch, vol 113, no 1, March, 1987
- W.Tyler, Fiscal Incentives for Manufactured Export Promotion the Brazilin Case, Working Papers in Economics Department, University of Florida, 1972

INDUSTRIAL EXPORTS AND IT'S EFFECT IN ALTERING THE GROSS DOMESTIC PRODUCT STRUCTURE IN JORDAN FOR THE PERIOD 1980-2002

ABSTRACT

The last stage has witnessed dramatic changes toward the industrial exports in most of the developing countries include Jordan at the beginning of the eighties in the last century, the reason for such a change is due to the various positive results that escorted the application of this policy in the states of which it has relied on earlier. It can also be considered a fundamental phase of which the intact entrance into the economical globalization requires. The paper's significance emerges from the transformation and then deepening the industrial exports policy of which it is a result of actual requirements for coping with the universal economical developments. The paper's aim refers to the necessity of specifying the effecting factor in the industrial exports, then estimating and analyzing the industrial exports effect in its capability on achieving alterations in the gross domestic

product structure in Jordan furthermore specifying the factors that affect the industrial exports and the attempt to affect them through the economical policies is considered a significant question toward raising the industrial exports averages.